

Distr.: General
30 March 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١١ من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السبعون

البند ٢٠ من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة

تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، طلب إلى منظومة الأمم المتحدة تعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في جميع أعمالها. وقد دل التقريران المرحليان المقدمان منذ ذلك الحين على أن هذه الجهود قد تؤدي إلى توفير دعم أفضل للدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وسلط التقريران الضوء أيضا على أن تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة يتمثل في نهاية المطاف في الاستفادة من أوجه التآزر ويوجد الفرص الكفيلة بدفع عجلة التنمية المستدامة من خلال ما تنفذه الأمم المتحدة من سياسات وبرامج ويسمح بتفادي الآثار والأولويات والنتائج غير المقصودة أو المتعارضة. ويريز هذا التقرير الدور الذي تؤديه أهداف التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما تنطوي عليه من إمكانات لتوليد زخم جديد من أجل تبني النهج المتكاملة

* A/70/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

170415 150415 15-04765 (A)



لتحقيق التنمية وحشد مجموعة الأدوات والتوجيهات السياساتية القائمة لأغراض التعاون. وينظر التقرير في الجهود الحثيثة المبذولة في سياق العمل المشترك بين الوكالات التي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة للإعداد لخطة التنمية العالمية الجديدة، بالاستناد إلى الجهود الجماعية التي نجحت في الاستفادة من تسريع عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن أهداف التنمية المستدامة أيضا أن تهيئ الأمم المتحدة لتعزيز الدعم على الصعيد القطري، بسبل منها بذل جهود متضافرة لاعتماد خطط وأطر عمل استراتيجية وصكوك أساسية تحفز على اتباع نهج التنمية المستدامة في عملها وطريقة تفكيرها. ويسلط التقرير الضوء على الاستعراضات المقبلة التي ستجريها منظومة الأمم المتحدة، بسبل منها توثيق الروابط مع وظائف التقييم القائمة، باعتبارها عنصرا حيويا لتقييم التقدم المحرز قياسا بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأخيرا، يقدم التقرير استنتاجات ويوفر مجموعة من التوصيات.

أولا - مقدمة

- ١ - خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، جدد رؤساء الدول والحكومات الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة وحددوا رؤية واسعة تعتبر القضاء على الفقر أعظم تحد يواجهه العالم اليوم وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.
- ٢ - واتفق رؤساء الدول والحكومات على أن تحقيق تلك الرؤية يتطلب تعميم مراعاة التنمية المستدامة على كافة المستويات، بما يحقق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويقر بأوجه الترابط بينها.
- ٣ - وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٢٨، المرفق)، دعا رؤساء الدول والحكومات إلى مواصلة تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة، وطلبوا بالتالي من وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تؤدي عملها من منظور التنمية المستدامة. وأعادت الدول الأعضاء تأكيد تلك الدعوة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ودعت الأمين العام إلى مواصلة تقديم التقارير إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن التقدم المحرز في هذا الصدد، وذلك لأغراض من بينها عرضها على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للنظر فيها. وأعد هذا التقرير بناء على ذلك الطلب.

٤ - وتتسم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأهمية خاصة في الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي بوضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تدرج أهداف التنمية المستدامة في صميمها. ويجب أن تكون الأمم المتحدة مستعدة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ واستعراض تلك الخطة التي ستحدث تحولاً وتحقق تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتسري على جميع البلدان.

٥ - وتوفر أهداف التنمية المستدامة التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة فرصاً هامة لإحداث تغيير. إذ إن الطريقة التي صممت بها تسمح بتسريع إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياسات والإجراءات التي تعتمد عليها جميع الجهات الفاعلة الإنمائية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. ويمثل ذلك الهدف الذي توحاه قادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عندما أعلنوا أن أهداف التنمية المستدامة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتكون قوة دافعة لتطبيق وتعميم مراعاتها في منظومة الأمم المتحدة ككل.

٦ - وبناء على ذلك، فإن إطار أهداف التنمية المستدامة قادر على تعزيز الجهود الجارية بالفعل داخل منظومة الأمم المتحدة لتوفير دعم فعال من أجل تنفيذ الأهداف تنفيذاً متوازناً ومتكاملاً. ويجري تنفيذ هذه المبادرات على الصعيد الدولي والإقليمي والقطري على نطاق المنظمات وداخلها وإن كان من الممكن تعزيزها من خلال توفير الدعم والتوجيه على الصعيد الحكومي والدولي.

٧ - ويستند هذا التقرير إلى التقريرين السابقين للأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (A/69/79-E/2014/66 و A/68/79-E/2013/69).

ثانياً - أهداف التنمية المستدامة كقوة دافعة لتحقيق تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٨ - في عام ٢٠١٤، اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، عقب ١٨ شهراً تقريباً من المشاورات الحكومية الدولية، مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية وتشكل أهدافاً مرجعية للمجتمع الدولي للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وفي قرارها ٣٠٩/٦٨، قررت الجمعية العامة أن يكون مقترح الفريق العامل "الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سينظر أيضاً في مدخلات أخرى".

٩ - وتشكل الأهداف المقترحة خطة طموحة تشمل مجموعة من المسائل أوسع نطاقا من الأهداف الإنمائية للألفية. والهدف من هذه المجموعة هو أن تكون سارية على جميع البلدان وألا تقتصر على البلدان النامية وأن يسترشد بها في سياق الانتقال إلى التنمية المستدامة.

١٠ - ومما يجعل هذه الخطة محدثة للتحويل أيضا هو أنها تضرب بجذورها في نهج للتنمية محوره البشر وقائم على الحقوق وتسعى إلى تحقيق التطلعات المتصلة بالقضاء على الفقر نهائيا وتتصدى للتمييز وعدم المساواة وتكفل "ألا يتخلف أحد عن الركب". وتشمل هذه الخطة العالمية أبعادا تتصل بالمجتمعات المسالمة التي تدعمها مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة. وهي تتطلب نقلة نوعية في التفكير الإنمائي. والهدف الطموح الذي يرمى منه ألا يتخلف أحد عن الركب سيتطلب تحديد أفضل للمجموعات الضعيفة وإدراك أكبر للمخاطر التي تواجهها تلك المجموعات. وسيتطلب تنفيذ هذه الخطة إقامة روابط بين التنمية ومجالات أخرى، من قبيل العمل الإنساني. ويجب أن تستند الإجراءات إلى حقوق الإنسان وسيادة القانون وتشرك جميع الجهات الفاعلة الإنمائية. ويجب أن تسلم بالعلاقة القائمة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١١ - ولطالما اعتبر انعدام التكامل بين كافة القطاعات من حيث الاستراتيجيات والسياسات والتنفيذ عقبة هامة أمام تحقيق التنمية المستدامة. وقد أدى أحيانا عدم كفاية فهم ومراعاة المقايضات وأوجه الترابط والتآزر والفوائد على نطاق القطاعات إلى انعدام الاتساق في السياسات ونشوء آثار سلبية عن بعض السياسات الإنمائية القطاعية واختلاف النواتج والاتجاهات على نطاق الأهداف الواسعة للتنمية المستدامة في نهاية المطاف.

١٢ - وإن وجود إطار للأهداف والغايات متفق عليه دوليا يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. وتمثل الأهداف والغايات، باعتبارها أداة لرصد واستعراض التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة، معيارا مشتركا يستخدم في تقييم التقدم المحرز، فضلا عن أساس للتعاون والاستعراض المتبادل. أما بالنسبة للمؤسسات الإنمائية، فيتوقع أن توفر أهداف التنمية المستدامة إطارا يستند إليه في إعادة تركيز السياسات والإجراءات على تحقيق رفاه الإنسان والحد من انعدام المساواة. وينبغي أن تكون مصدر إلهام وأن تساعد الحكومات في بلورة الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات في البلدان الغنية والفقيرة، فضلا عن مساعدة جميع الجهات الفاعلة الإنمائية على القيام بذلك. وقد كان للأهداف الإنمائية للألفية أثر معياري مماثل في المؤسسات الدولية للتعاون الإنمائي.

١٣ - وتترتب على هيكل مجموعة أهداف التنمية المستدامة، حسبما قدمه الفريق العامل المفتوح باب العضوية، آثار في تحقيق اتساق السياسات وتنسيقها على نطاق مختلف المجالات.

وتتصل أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بمجموعة متعددة من الأهداف والقطاعات: إذ إن أكثر من نصف الغايات البالغ عددها ١٠٧ غاية التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح باب العضوية والتي لا تتصل بوسائل التنفيذ هو عبارة عن غايات شاملة بشكل واضح، أي أنهما تشير إلى هدف واحد آخر على الأقل. حتى أن العديد من الأهداف يربط بين ثلاثة أهداف مختلفة أو أكثر. ومن شأن ذلك أن ييسر تحقيق التكامل واتساق السياسات على نطاق القطاعات، لا سيما بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وهذه الروابط التي تقيمها الغايات بين الأهداف قد تيسر أيضا تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فعلا، وبوجه خاص حول مواضيع مثل الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٤ - وينبغي بالتالي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية بهدف محدد (من قبيل التعليم والصحة والنمو الاقتصادي) أن تراعي، عند تصميم ورصد عملها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، الغايات التي تشير إلى أهداف أخرى. ونظرا لنطاق الملكية الواسع لهذه الأهداف، فإن ذلك قد يوفر حافزا أقوى مما كانت عليه الحال في الماضي للعمل على نحو شامل للقطاعات ومتكامل وقائم على التعاون. بالمثل، سيكون من الضروري، عند تقييم التقدم المحرز في إطار أهداف التنمية المستدامة، النظر في أهداف متعددة في نفس الوقت وبشكل متكامل.

١٥ - فعلى سبيل المثال، يغطي الهدف ٣ قطاع الصحة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، وينطوي على ١٣ غاية (تتصل أربع منها بوسائل التنفيذ). وثمة إشارة صريحة أيضا للصحة في صيغة ثمان غايات في إطار الأهداف ٢ و ٦ و ١١ و ١٢. ويمكن الإشارة إلى تلك الغايات على أنها غايات "موسعة" للهدف ٣ مقارنة بالغايات "الأساسية" المدرجة في إطار ذلك الهدف. ويمكن القول إنه سيتعين على المؤسسات المعنية بقطاع الصحة والعاملية في إطار أهداف التنمية المستدامة أن تنظر في الغايات الموسعة والأساسية على حد سواء عند تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها.

١٦ - وترد سمة أخرى من أهداف التنمية المستدامة، من شأنها أن تتيح إقامة حوار فيما بين القطاعات وتعزز اتساق السياسات، في الصيغة الواسعة للهدف ٢ التي تعزز الغايات التقليدية المتصلة بالجوع بإشارات صريحة إلى إدارة الأراضي وطرائق الإنتاج الزراعي والنظم الإيكولوجية. وقد تشجع هذه الصلات الجهات الفاعلة الإنمائية على إقامة روابط بين الزراعة والتغذية والأمن الغذائي والنظم الإيكولوجية بشكل أوثق بكثير مما كان عليه الحال في الماضي.

١٧ - وتشمل أهداف التنمية المستدامة المقترحة هدفين قائمين بذاتهما: أحدهما عن انعدام المساواة (الهدف ١١٠) والثاني عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف ١٢). ومما يبرز بدرجة عالية هذين البعدين الشاملين، اللذين يندرجان في صميم التنمية المستدامة، إدماجهما في مجموعة أهداف التنمية المستدامة. فصيغة الغايات في إطار الهدفين ١٠ و ١٢ تربط هذين الهدفين بالعديد من غايات الأهداف الأخرى، مما يضمن فعليا بروز هذين المفهومين باعتبارهما أكثر المواضيع ترابطا في خطة التنمية المستدامة.

١٨ - أما فيما يتعلق بالهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، فثمة صلات تربطه بالهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة) توردها الغاية ٦-٣ المتعلقة بنوعية المياه والغاية ٦-٤ المتعلقة بكفاءة استخدام المياه والمياه العذبة. ومما يتسم بالأهمية أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين مرتبطان بالهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) من خلال الغاية ٨-٤ المتعلقة بتحسين كفاءة استخدام الموارد العالمية في الاستهلاك والإنتاج.

١٩ - وبالنسبة لمسألة انعدام المساواة الواردة في الهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، ثمة غايات عديدة ذات صلة مدرجة في إطار أهداف أخرى. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى الصلة القوية بين مسألة انعدام المساواة الواردة في الهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) والهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان). وتتوفر معظم الروابط بين الهدفين ١٠ و ١ من خلال غايات تتعلق بإمكانية حصول الجميع على الطاقة والمياه والسكن والمساحات الخضراء وتكافؤ فرص الحصول على الموارد، وترد أيضا في إطار أهداف أخرى.

٢٠ - وكثيرا ما تأثرت سلبا مسألتا انعدام المساواة والاستهلاك والإنتاج المستدامين من جراء عدم ترسيخهما بشكل قوي في المؤسسات الإنمائية الدولية. فقد شهد الاستهلاك والإنتاج المستدامان مثالا إدماجا ضعيفا في مجالات عمل أخرى وكثيرا ما أغفلت الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الاعتبارات المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد في مختلف القطاعات. وسيطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تتناول الجهات الفاعلة من عدة قطاعات مختلفة الغايات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار أهدافها، مما من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق إدماج أكبر للاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع الصعد.

٢١ - وبغض النظر عن السمات التمكينية التي تنطوي عليها أهداف التنمية المستدامة، فإن إدماج الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة في الاستراتيجيات والمشورة السياساتية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لن يتم بشكل تلقائي. إذ أن تحقيق التكامل في طرائق التفكير والمشورة السياساتية، بما في ذلك بناء القدرات، يمثل تحدياً لنهج العمل كالمعتاد. ففي بعض الأحيان، يؤدي تجزؤ الهيكل التمويلي إلى إعاقة التعاون. ويعتبر توحيد الجهود والتعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة من الأمور الأساسية لكفالة تكامل السياسات. وقد قدم الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية توصيات هامة في هذا الصدد. ويجري الاضطلاع بعدة مبادرات لحفز تعاون أكبر وتفكير متكامل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

ثالثاً - تهيئة منظومة الأمم المتحدة لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٢ - حدد التقرير الأول للأمين العام (A/68/79-E/2013/69) اللبنات الهامة لتعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عمل منظومة الأمم المتحدة. وتلك اللبنات تشمل التزام على أعلى المستويات تدعمه التوجيهات الحكومية الدولية، وتعزيز التنسيق واتساق السياسات. ومما يتسم بأهمية بالغة أيضاً توفير الدعم المؤسسي الكافي وبناء القدرات التحليلية، وتعبئة وتخصيص الموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية المستدامة.

٢٣ - وتوجد بالفعل ولايات قوية تتصل بتعميم مراعاة التنمية المستدامة. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، طلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعمم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في أعمالها. وتكرر ذلك في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الذي أقر بالمثل بدور منظومة الأمم المتحدة وميزتها النسبية في المضي قدماً في تحقيق التكامل بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي آخر قرار لها عن الموضوع، شجعت الجمعية منظومة الأمم المتحدة على تعزيز تحقيق النتائج في مجال التنمية المستدامة عن طريق توثيق الربط بين الجوانب المعيارية والتنفيذية. وفي مؤتمر القمة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، من المتوقع أن يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة دعم تنفيذ الخطة.

٢٤ - ولا يزال هيكل الأمم المتحدة المؤسسي لتعزيز واستعراض التنمية المستدامة قائماً، وقد جرى إصلاحه خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي ذلك المؤتمر، أعيد التأكيد على الدور الرئيسي لكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في

تحقيق التكامل والمتابعة المنسقة لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها. وقد أصبح الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي منبرا لمناقشة خيارات تتعلق بالسياسات المنسقة والمتكاملة.

٢٥ - وفي ذلك المؤتمر أيضاً، أنشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ليكون بمثابة منبر هام للقيادة والتوجيه والتوصيات والاستعراض التزامات التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وجرى التأكيد، كما حدث في الاستعراض الأخير الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، على أن للجان الإقليمية دورا هاما ينبغي أن تضطلع به في تحديد الأولويات بالنسبة لمبادرات التنمية المستدامة من خلال عملها في مجال الدعم المعيارى والتنفيذي، وكذلك في تيسير إمعان النظر ووضع السياسات على المستوى الإقليمي من خلال المنتديات الإقليمية السنوية التي تعقد بشأن التنمية المستدامة.

٢٦ - وقد ساهمت مختلف المنابر الحكومية الدولية، إلى جانب العدد الكبير من الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستقدم الآن التوجيه بشأن كيفية معالجة بعض الآثار الرئيسية للخطة الجديدة على منظومة الأمم المتحدة. وإن حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتبناه في الأجل الطويل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيوفر توجيهات مهمة. ويمكن أن تشجع التوجيهات الحكومية الدولية المتسقة للمبادرات التي تطلقها منظومة الأمم المتحدة من أجل الاستعداد لدعم تنفيذ الخطة.

ألف - جعل منظومة الأمم المتحدة قادرة على التحول

٢٧ - في تقريره التجميعي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض" (A/69/700)، أشار الأمين العام إلى أنه كي تكون منظومة الأمم المتحدة "على مستوى الغرض المنشود" الذي يمكنها من إنجاز خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، لا بد لها من أن تقدم المشورة المتخصصة عند الطلب وأن تتسم بنفس القدر من المهارة في ضمان اتباع نهج متكامل وأن تكون ملتزمة بالعمل بمزيد من التعاون للاستفادة من خبرات وقدرات جميع مؤسساتها دعماً للتنمية المستدامة.

٢٨ - ويقيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحوارات والمناسبات التي تشارك فيها الدول الأعضاء وجميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، والتي تمثل فرصة هامة للغاية لإعادة

تهيئة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاضطلاع بدور حاسم الأهمية وتحقيق الحد الأقصى من مزاياه النسبية دعماً للتنمية المستدامة. وأكدت الرسالة الرئيسية المنبثقة من الحوار المنعقد في شباط/فبراير ٢٠١٥ على الطريقة التي يتعين من خلالها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستجيب بشكل متماسك من خلال الربط بين الأبعاد المعيارية والمحددة للمعايير التنفيذية لعمل الأمم المتحدة، الأمر الذي سيتطلب اعتماد طريقة تفكير ونهج جديدة إزاء نماذج العمل والتمويل لضمان الفعالية التشغيلية.

٢٩ - وقد جرى بالفعل الاضطلاع بالعمل في سياق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ونظر المجلس في الطريقة التي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة من خلالها أن تتغير لتقديم أفضل دعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عالمية متكاملة. وركز تفكيره على خمسة عناصر مترابطة للتنمية المستدامة، وهي: العالمية، والمساواة، وحقوق الإنسان، والتكامل، والبيانات.

٣٠ - ونظر المجلس أيضاً في قدرة منظومة الأمم المتحدة على أن تساعد في تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة وعلى أن تصبح أكثر فعالية وكفاءة في دعم تحقيق النتائج الإنمائية، واستعدادها لتحقيق ذلك. واندرج في صميم مداولاته فهم لضرورة أن تتبع الخطة الناشئة نهجاً شاملاً للمنظومة. وفكر في طريقة لتحسين تنسيق العمل بشأن المسائل البرنامجية والتنفيذية والإدارية على نطاق المنظومة. ومن شأن الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل المؤسسية أن تيسر التكامل المتسق بين السياسات على صعيد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والإسهام في التنفيذ الفعال لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣١ - وتؤدي العملية التي يضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين بالفعل إلى اتخاذ إجراءات محددة. وتتولى الآن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج النظر على الأخص في كل من التوسع الحضري المستدام وتغير المناخ وعمالة الشباب لتحديد ما يمكن اتخاذه من تدابير لزيادة اتساق السياسات والتنسيق على نطاق المنظومة والعمل مع جهات أخرى صاحبة المصلحة لتحسين دعم الدول الأعضاء في تلك المجالات.

٣٢ - وتبحث مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة المنشأ حديثاً، عن نهج جديدة محتملة لحشد كيانات المنظومة حول البلدان المستفيدة من البرامج لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتلك النهج تستتبع: (أ) التعميم، أي مساعدة البلدان على إدماج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في خططها الإنمائية الوطنية والإقليمية والمحلية؛ و (ب) التعجيل، من خلال المساعدة على تحديد الموارد في المجالات ذات الأولوية لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ و (ج) دعم السياسات، من خلال التأكد

من أن المهارات والخبرات المتوفرة داخل المنظومة تتاح للبلدان في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. وتتطلب الاستراتيجية بذل جهود هدفها التوعية بالخطوة، ودعم عملية تحليل البلدان لسياساتها وتعزيز قدرتها على استعراض التقدم المحرز. وسيتم إطلاع الدول الأعضاء بصفة مستمرة على ما يحرز من تقدم في تنفيذ المبادرات من خلال تقديم التقارير والإبلاغ في المستقبل في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية.

باء - الإطار اللازم لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية

٣٣ - في تقريره لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، أشار الأمين العام إلى إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة باعتباره مدخلاً آخر لإدماج الأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عمل منظومة الأمم المتحدة. وقد أقر هذا الإطار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من جانب فريق إدارة البيئة الذي يعد هيئة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتنسيق بشأن القضايا البيئية. وهو يوفر هيكلًا أساسياً لإدماج تدابير الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة على ثلاثة مستويات: (أ) الاستراتيجيات والسياسات الداخلية، و (ب) الأنشطة التنفيذية، بواسطة البرامج والمشاريع، و (ج) القرارات الإدارية، مثل تلك المتعلقة بإدارة المرافق.

٣٤ - ويطبق الإطار، بعد سنتين ونصف من إقراره، في مختلف أجزاء المنظومة، مع أن التنفيذ لم يصبح بعد واسع النطاق. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لتعزيز تنفيذه الكامل.

٣٥ - وتحقيقاً لهذا الغرض، وضع فريق إدارة البيئة دليلاً مؤقتاً للتوعية بالتدابير التي يمكن لفرادى المنظمات أن تتخذها، ولتوضيح الآثار المالية والمؤسسية ومساعدة الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة في التعلم من خبرات بعضها البعض في مجال النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

٣٦ - وقد بدأ أيضاً فريق إدارة البيئة بتنفيذ مشروع تجريبي لمساعدة خمس وكالات، تمثل مجموعة متنوعة من الولايات والثقافات والنماذج العملية، في ما تبذله من جهود لتنفيذ تدابير الاستدامة البيئية والاجتماعية على المستوى الداخلي. وسينفذ المشروع التجريبي في عام ٢٠١٥.

٣٧ - وسيكون من المهم النظر، في سياق ما يحققه المشروع التجريبي من نتائج، في كيفية تعديل كل من الإطار والدليل المؤقت لتوضيح الطريقة التي يتعين من خلالها إدماج الأبعاد

الاقتصادية لضمان كل من العناية الواجبة وفعالية نتائج عمليات الأمم المتحدة وبرامجها وتسجيل أعلى مستوى من التآزر بين الإجراءات والاستراتيجيات لتحقيق نمو شامل ومستدام.

جيم - تكييف الدعم مع العمل الحكومي الدولي

٣٨ - دعمت مجموعة من الهيئات المشتركة بين الوكالات وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأنشئت مختلف الآليات المخصصة والمحددة زمنياً لذلك الغرض، ولا سيما فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفريقها للدعم التقني المشترك بين الوكالات.

٣٩ - وقد اعتمد فريق الدعم التقني طريقة جديدة في عمله لدعم الفريق العامل المفتوح باب العضوية في جميع مداولاته. ونظمت الكيانات الأعضاء فيه وعددها ٥٥ كياناً عملها مع عدة وكالات رائدة لإعداد تقارير موجزة عن مختلف المواضيع التي نظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية. وأتاح ذلك المجال لإقامة حوار متعدد التخصصات داخل التحالفات القائمة على المواضيع مع الاستجابة بسرعة لطلبات الدول الأعضاء. وفريق الدعم التقني مستعد لمساعدة الدول الأعضاء حسب الحاجة.

٤٠ - وقد يستلهم من هذا النموذج لوكالة رائدة في اتخاذ ترتيبات الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى هيئات حكومية دولية أخرى، ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٤١ - كما أن وضع أهداف التنمية المستدامة قد وسع نطاق عمل بعض الآليات القائمة المشتركة بين الوكالات. وعلى سبيل المثال، دأبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية على تناول أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عملها، وإن كان بشكل قطاعي نوعاً ما من خلال مجالاتها المواضيعية ذات الأولوية وفرق عملها المواضيعية. وعند الأخذ بعملية أهداف التنمية المستدامة، وضعت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية آلية مؤسسية لتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة شاملة، مع التركيز على دورة المياه بأكملها. وقد مكن ذلك من إسداء المشورة التقنية للدول الأعضاء بشأن الهدف المقترح المتعلق بالمياه والغايات المقترحة المتصلة به. وقد أطلقت أيضاً لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية مبادرة الرصد الموسعة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في استعراض جميع الأهداف المقترحة بشأن المياه.

٤٢ - ويتطلب التركيز على التنمية المستدامة تعزيز الدعم المقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية. ولا بد من أن تستند التقارير والمشورة إلى فهم دقيق للديناميات القائمة بين مختلف الأبعاد والقطاعات. ويجب أن تضرب بجذورها في التحليل العلمي وأن تسترشد بخبرات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وآرائها المشتركة. ولا بد من أن تعمل الأمانات معا لضمان إطلاع كل مجلس إدارة على العمل الجاري في منتديات أخرى وأن تسهم في مجالي الخبرة والولاية.

دال - زيادة المشورة المتكاملة في مجال السياسات

٤٣ - إن إساءة المشورة في مجال السياسات مجال آخر يتعين فيه أن تعزز منظومة الأمم المتحدة قدرتها على تقديم التحليلات والتوصيات لدعم العمل المتكامل في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مختلف القطاعات وبين التنمية ومجالات أخرى مثل المساعدة الإنسانية.

٤٤ - وعلى سبيل المثال، يشجع الفريق العالمي المعني بالهجرة، الذي يجمع ١٨ منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو متصلة بها، على تحسين التنسيق في تطبيق جميع الصكوك والمعايير الدولية ذات الصلة المتعلقة بالهجرة. ويغطي عمله طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك هجرة اليد العاملة، وبيانات الهجرة، والهجرة والصحة، والهجرة وتغير المناخ، والهجرة وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى كفالة استمرار التعاون في مجال السياسات والتكامل في مجال الهجرة الدولية، يسهم الفريق أيضا في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

٤٥ - والمثال الآخر هو أن الشراكة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر، التي تضم خمسة من كيانات منظومة الأمم المتحدة، تعزز تقديم مجموعة شاملة من خدمات الاقتصاد الأخضر على الصعيد الوطني دعما لاعتماد سياسات اقتصادية محدثة للتحويل تلي طلبات القرن الحادي والعشرين وتواجه تحدياته. وتهدف الشراكة إلى دعم ٣٠ بلدا على مدى السنوات السبع القادمة في بناء استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأخضر من شأنها أن تتيح فرص عمل ومهارات جديدة وتعزز التكنولوجيات النظيفة، وتحد من المخاطر البيئية والفقر.

٤٦ - ومن الأهمية بمكان أن تسرع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون ودعم النهج المتكاملة على الصعيد القطري، حيث من المرجح أن يكون ثمة طلب للحصول على الدعم من منظومة الأمم المتحدة.

رابعاً - تكييف الدعم على الصعيد القطري باعتباره ضرورة ملحة

٤٧ - لقد بدأت بعض البلدان بالفعل التفكير في ما يترتب عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من آثار على خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم لمثل هذه العملية في بعض البلدان المستفيدة من البرامج.

٤٨ - وإثر اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سينشأ توقع قوي بأن تكييف الأمم المتحدة مشورتها السياساتية ومساعدتها التقنية لمساعدة البلدان على توجيه الجهود الإنمائية الوطنية نحو تحقيق الأهداف والغايات الجديدة. ومن شأن ذلك أن يُعني بدوره المحتوى الاستراتيجي للجيل المقبل من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/برامج "توحيد الأداء"، ومشاركة الأمم المتحدة على نطاق أوسع وعلى جميع المستويات. وبينت دراسة استقصائية للبلدان المستفيدة من البرامج لأغراض الاستعراض لشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية^(١) أن تركيز الجهود التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة يعتبر منصبا حالياً على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وستتوقع البلدان بالمثل أن توجه أهداف التنمية المستدامة عمل منظومة الأمم المتحدة.

٤٩ - وتكشف الدراسة الاستقصائية أن الحكومات ما زالت ترى أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شريك ذو أهمية في مختلف مجالات أهداف التنمية المستدامة في المستقبل. ويُنظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها من المجالات التي اكتست فيها المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى البلدان أكبر قدر من الأهمية والفعالية (بعد المسائل الجنسانية والصحة والبيئة والحوكمة). وتبرز التنمية المستدامة أيضاً من بين المجالات التي ترى الحكومات أنها أهم المجالات التي ينبغي أن تحظى بدعم الأمم المتحدة في السنوات الأربع القادمة (بعد النمو الاقتصادي والعمالة والبيئة). وهذا يؤكد ولاية تعميم مراعاة نُهج التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة.

٥٠ - وتبين الدراسة الاستقصائية رغبة الحكومات في أن تبذل الأمم المتحدة مزيداً من الجهود الرامية إلى دعم القدرات الوطنية واستخدام المؤسسات الوطنية. وسيكون ذلك متسقاً مع تركيز أهداف التنمية المستدامة على الفعالية والمساءلة على الصعيد المؤسسي، لا سيما على النحو المبين في إطار الهدف ١٦.

(١) يمكن الاطلاع على أسئلة الدراسة الاستقصائية على الموقع الإلكتروني التالي:

www.un.org/en/ecosoc/qcpr/pdf/qcpr_programme-country_survey-2014.pdf

٥١ - وعلى الصعيد القطري، يُستخدم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في معظم البلدان بوصفه أداة التخطيط الاستراتيجي للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة لكي تعمل معا وتضع خطة للدعم المشترك المقدم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية. والإطار أيضا أداة هامة لتعميم مراعاة نهج التنمية المستدامة بشكل جماعي وهيئة منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على تنفيذ خطة التنمية الجديدة.

٥٢ - واتضح من تحليل أولي للجيل الحالي من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (التي بدأت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤) أنها، إذا ما أخذت مجتمعة، تتناول ”العمل غير المنجز“ في مجال الأهداف الإنمائية للألفية، وتبدأ في تحويل التركيز إلى أهداف التنمية المستدامة المقترحة، وإن كان ذلك مع بعض الاختلافات. ويشير هذا التحليل إلى الحاجة لمزيد من القوة في تحديد نطاق قدرة الأمم المتحدة على وضع خطة تنمية مستدامة عالمية ومتكاملة في مختلف السياقات القطرية، وفي فهم هذه القدرة.

٥٣ - وبشكل عام، سيكون تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية في غاية الأهمية، إذ إن تحسين التنسيق سوف يتيح أيضا الاستفادة من خبرات شتى المنظمات ومواردها. وينبغي أن يشمل التعاون أيضا الكيانات العاملة في مجالي التنمية الاقتصادية والشؤون الإنسانية.

٥٤ - وسيتطلب تقديم الدعم المتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تعديلات أخرى في تركيز منظومة الأمم المتحدة وأساليب عملها. وبيّنت الدراسة الاستقصائية التي أجريت لأغراض الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية أن عدداً كبيراً من البلدان يرى أن بعض منظمات الأمم المتحدة يمكن أن يكون أكثر فعالية في دعم البلدان في معالجة مشاكل انعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي. ومع ذلك، فإن البلدان المنخفضة الدخل ترى أن الأمم المتحدة بالغة الأهمية بالنسبة لاحتياجاتها الإنمائية. وينبغي النظر بعناية في هذه النتائج.

٥٥ - ويبدو أن مبادرات الاتساق، مثل مبادرة ”توحيد الأداء“، التي تنفذ حالياً في ٤٤ بلداً، حسنت أداء منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وساعدت مبادرة ”توحيد الأداء“ أيضاً على تعميم مسائل شاملة من قبيل البيئة وخطة العمل اللائق وحقوق الإنسان. ويُفترض أن المبادرة قد تساعد بذلك في النهوض بسياسات أكثر تكاملاً، وفي نهاية المطاف، بِنهج التنمية المستدامة. وينبغي أن تُوحّد، لا سيما من خلال تنفيذ إجراءات تشغيل موحدة، من أجل ترجمة البرمجة المتكاملة بفعالية إلى تنفيذ عملياتي مشترك في شتى الوكالات والصناديق والبرامج.

٥٦ - وسيعزز هذه الجهود المتعددة عمل الفريق العامل الجديد المعني بالتنمية المستدامة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتعلق إحدى المسائل المهمة التي يتعين معالجتها بدور الأمم المتحدة في الدعوة وتقديم المشورة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتقدمة النمو.

٥٧ - وسيتعين على الدول الأعضاء أن تشجع هذه الجهود وتوجهها من خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، على أساس إمعان النظر خلال حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي أن تتبناه منظومة الأمم المتحدة في الأجل الطويل والإبلاغ المحكم عن أداء الأمم المتحدة في تعميم مراعاة نهج التنمية المستدامة.

خامسا - الخطط والأطر الاستراتيجية لدفع عجلة التكامل

٥٨ - ينبغي للتنمية المستدامة، في نهاية المطاف، أن تكون الإطار التوجيهي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويشدد أول تقريرين للأمين العام على أنه، لكي يتحقق ذلك، يجب أن تكون التنمية المستدامة جزءا من الخطط والأطر الاستراتيجية لتلك المنظمات. كما جرى التسليم بأن المنظمات لا تتطلب جميعا إجراء تعديلات كبرى، بما أن عدة ولايات قد دعت منظومة الأمم المتحدة للعمل على إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بطريقة متوازنة، ولا سيما في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة في الانتقال إلى خطة تنمية محدثة للتحويل لما بعد عام ٢٠١٥، لكفالة مواءمة جميع الخطط الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف والنتائج الاستراتيجية ومؤشرات استعراض التقدم المحرز. والمؤشرات المستهدفة التي يجري وضعها في إطار أهداف التنمية المستدامة سوف تساعد في استكمال المؤشرات التي تستخدمها شتى المنظمات في استعراض التقدم المحرز وتنفيذ خططها الاستراتيجية.

٥٩ - وينطوي استعراض الخطط الاستراتيجية وتعديلها على تحديات عملية وتقنية. وقد أنجزت بعض المنظمات للتو وضع خططها الاستراتيجية أو استعراضات منتصف المدة للتنفيذ. وفي بعض الحالات، استلزم ذلك تعديل الخطط لكي تعكس الولايات الأخرى المنوطة بالمنظمة. وقد تواجه مجالس الإدارة والمنظمات إجهادا في مجال التخطيط. وينبغي توضيح الحاجة إلى تقييم الآثار المترتبة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وسيطلب ذلك تنسيقاً من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة.

٦٠ - ومع ذلك، هناك أمثلة على منظمات تستعرض الآثار المترتبة على أهداف التنمية المستدامة المقترحة. وشرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على سبيل المثال، في

إجراء عملية داخلية للتقييم وصياغة الرؤية بما يكفل قيامها بالتخطيط لتحقيق نتائج طويلة الأجل وتكييفها مع إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتصدر الإشارة إلى أنه ليس من السهل التوفيق بين الأفق الزمني الأطول لأهداف التنمية المستدامة ودورة التخطيط الاستراتيجي، التي كثيرا ما تكون قصيرة جدا لتحقيق المكاسب بالكامل في تنفيذ أنشطة التنمية المستدامة. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا باستعراض خططها الاستراتيجية، في إطار التحضير لاستعراض منتصف المدة في السنة التالية، وذلك لتقييم ما إذا كانت الخطة متسقة، وتقيم الروابط الضرورية بين شتى المجالات، وقابلة للقياس، وترتبط بعمل المنظمات الأخرى. وينبغي توظيف أعمال التخطيط واستعراضات منتصف المدة المقبلة بشكل كامل لتوجيه الخطط الاستراتيجية صوب التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تكون هناك حاجة أيضا إلى إجراء استعراضات مخصصة لتحديد ما إذا كان يلزم إدخال تعديلات على الأطر الاستراتيجية والميزانيات وغيرها.

الإطار ١

تكيف الخطط الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة مع التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

استعرض برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) مؤخرا كل من البرامج الفرعية السبعة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ لفحص اتساقها مع الهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، وكذلك مع الأهداف الأخرى المترابطة من خلال الغايات ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن ممثل الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة التقنية بشأن قضايا ضمان الحيازة والحيلولة دون نشوء الأحياء الفقيرة، ووسائل النقل غير الآلية، وكفاءة استخدام الأراضي والنتائج الأخرى للتخطيط الحضري، والأماكن العامة المتعددة الأغراض، والتمويل الحضري، وذلك لتناول الغايات العشر المقترحة في إطار الهدف ١١. وقد أدرجت بالفعل نتائج ذلك الاستعراض في برنامج العمل المقترح والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

وتقر الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بالحاجة إلى صلات أقوى بين الاستدامة البيئية، والقضاء على الفقر، والنمو الشامل للجميع، والحوكمة، والقدرة على التكيف، والمساواة بين الجنسين. ومنذ عام ٢٠١٣، اتخذ البرنامج الإنمائي خطوات لتفعيل الخطة الاستراتيجية وتحسين تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في سياساته وبرامجه وفرص الشراكة المتاحة له، بسبل منها تعزيز

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويجري الآن تتبع أهداف التخطيط الاستراتيجي من خلال إطار عالمي متكامل للنتائج والموارد على أساس أهداف ومؤشرات تشمل تعاريف نتائج التنمية المستدامة. ويقوم البرنامج الإنمائي أيضا بإنشاء نظام للتخطيط في المؤسسة يركز على احتياجات المكاتب القطرية ويتيح منصة واحدة وموحدة وسهلة الاستعمال للتخطيط والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بسياسات التنمية المستدامة وبرامجها على جميع المستويات في المنظمة. وخطته لتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، التي تُحدَّث ويُبلَّغ عنها على أساس فصلي، تدعم هذه العملية على جميع المستويات.

وأنجز البرنامج الإنمائي عملية إعادة تنظيم تكميلية لمكاتبه الإقليمية ومكاتبه القطرية وملاك موظفيه، ويهدف ذلك في جزء منه إلى ضمان تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة والتخلص من العمل المنعزل في جميع مواضيع التنمية. وفي عام ٢٠١٥، بدأ تطبيق معايير اجتماعية وبيئية جديدة، وسوف تستخدم كمؤشر في الإطار المتكامل للنتائج والموارد.

وفي عام ٢٠١٣، حددت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولايتها لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بهدف إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بشكل أوضح في أنشطة اليونيدو.

وقد تعزز تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، سواء في ولاية اليونيدو المحددة أو في منظومة الأمم المتحدة ككل، بفضل توجه ناشئ يقوم على النتائج والآثار على مستوى السياسات والعمليات والإدارة.

وعلى هذا الأساس، أنشأت اليونيدو إطارا متكاملا جديدا للنتائج والموارد كأساس لنظم الإدارة والرصد والإبلاغ والتقييم القائمة على النتائج والطويلة الأجل. وتمشيا مع الخطة العالمية للتنمية المستدامة، وكذلك مع الأهداف المؤسسية الشاملة المتعلقة بالشفافية والفعالية والكفاءة، يجري الأخذ بالإطار في برنامج اليونيدو ووثائق الميزانيات، وكذلك في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

وأصبح إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في أعمال الاتحاد الدولي للاتصالات أكثر بروزا منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٢، أقر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، في قراره ١٣٥٣، بالالتزام العالمي الجديد بالتنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص، بالحاجة إلى مواصلة تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وفي عام ٢٠١٤، وافق مؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات على خطة استراتيجية

جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، تحدد الرؤية والأهداف والغايات التي التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد بتحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة على نطاق النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعرف المجموعة الجديدة من الأهداف باسم ” خطة التوصيل في ٢٠٢٠“، وتوفر عضوية في الاتحاد الدولي للاتصالات إلى جانب إطار عمل فريد من أجل دفع عجلة النمو والإدماج والاستدامة والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد إطار موحد قائم على النتائج يضم الأنشطة التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات في إطار مجموعة واحدة من الأهداف والغايات القابلة للقياس.

ومن خلال هذا الإطار الجديد، وضعت الدول الأعضاء التنمية المستدامة في صلب استراتيجية الاتحاد الدولي للاتصالات.

٦١ - وكما ذكر أعلاه، تقتزن أهداف التنمية المستدامة بالحاجة إلى توثيق الروابط بين القطاعات والمنظمات وزيادة التنسيق والتكامل في التخطيط. وهناك عدة خيارات يمكن النظر فيها لتعزيز التنسيق والتخطيط المتكامل على نطاق كيانات الأمم المتحدة باستخدام الآليات القائمة المشتركة بين الوكالات وتمشيا مع الولايات القائمة. وينبغي استكشاف تلك الخيارات.

٦٢ - وقد اكتسبت منظومة الأمم المتحدة خبرة في تعميم مراعاة المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل المسائل الجنسانية، في الخطط الاستراتيجية. ويمكن البناء على تلك الخبرة من أجل كفاءة الترابط المناسب بين أعمال المنظمات.

٦٣ - وبالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي، يمكن للتقييمات القائمة على الأدلة أن تعجل وتوجه الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة في عملها.

سادسا - استعراض أثر منظومة الأمم المتحدة على التنمية المستدامة وتقييمه

ألف - تيسير خضوع المنظومة للمساءلة

٦٤ - في سياق العملية الحكومية الدولية لوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تعمل الدول الأعضاء على تشكيل إطار لرصد واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ. وحتى الآن، انصب الاهتمام على كيفية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة على الصعيد القطري. غير أنه من المسلم به على نطاق واسع أيضا أن منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنمائية

الأخرى تخضع أيضاً للمساءلة عن الكيفية التي تدعم بها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الأوسع نطاقاً.

٦٥ - ويكفل عدد من الآليات الحكومية الدولية خضوع منظومة الأمم المتحدة للمساءلة. وتوفر الجمعية العامة توجيهات رفيعة المستوى بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، ويُقيّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي قيد نظره تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لذلك الاستعراض الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنفرادى المنظمات مسؤولة أمام مجالس إدارتها.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٣، قررت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٩٠ أن يتولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة، وأن استعراضاته "تشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكيانات الأمم المتحدة المعنية". وينبغي ألا ينشأ أي ازدواج بين هذا التسلسل الإداري وخطوط المساءلة القائمة. ويمكن استخدام التقرير السنوي المقبل عن تعميم مراعاة التنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة أساساً لعمليات الاستعراض هذه، رهناً بتوجيه من الدول الأعضاء.

٦٧ - وبصفة أعم، فإن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها سوف توفر معياراً لتقييم التقدم المحرز في مجال التنمية. وسيكون من المهم تحديد أفضل السبل لاستخدامها في تقييم إسهام المنظومة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن إجراء دراسة لاختبار مدى إمكانية تقييم الأهداف حالما تُعتمد الخطة لكي يكون لدى الدول الأعضاء الإطار اللازم لتقييم منظومة الأمم المتحدة خلال ٥ أو ١٠ أو ١٥ سنة. وسيكون من المهم وضع خط أساس.

٦٨ - أبرز تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٤ دور التقييمات وعمليات التفتيش المستقلة في تعزيز وتتبع تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وهناك دور هام محتمل يضطلع به التقييم في تعزيز التعلم والمساءلة في الاستعراضات التي تجريها منظومة الأمم المتحدة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفي أماكن أخرى. وتتبع منظومة الأمم المتحدة على نحو متزايد نهجاً مشتركة للتقييم يمكن أن تساعد على تحسين دمج الأبعاد الثلاثة.

٦٩ - وقد أنشأ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات آلية تنسيق مؤقتة لتقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق المنظومة. والهدف من هذه الآلية السماح تدريجياً بتقييم استجابة منظومة الأمم المتحدة للتحديات والأولويات وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في مجالات محددة.

٧٠ - وبصورة عامة، لا تزال قدرات التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة متباينة إلى حد ما. ويعمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على تعزيز وظائف التقييم في منظومة الأمم المتحدة من خلال وضع قواعد ومعايير للتقييم، وتوجيهات واضحة بشأن سبل دمج مراعاة الاعتبارات الجنسانية في نظم التقييم، وأطر المساءلة التي تشمل استعراضات الأقران ومؤشرات أداء خطة العمل على نطاق المنظومة، وإضفاء مزيد من الطابع المهني على التقييم. وإن تعزيز قدرات مختلف كيانات التقييم على نطاق المنظومة قد يمنح الدول الأعضاء قاعدة أدلة هامة تستخدم في استعراض وتقييم عمل الأمم المتحدة في الهيئات التابعة لها.

٧١ - وإن تقييم في ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة تقدم الدعم الكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عملها سيتطلب نوعاً مختلفاً قليلاً من العمليات ومن مجموعة المهارات. وقد يتطلب الأمر منهجيات وأدوات وتدريب وموارد جديدة. وإلى جانب قدرات التقييم القوية، ينبغي أن تتوفر لدى المؤسسات نظم الجمع وتحليل البيانات المطلوبة.

الإطار ٢

التقييم لإرشاد عملية التنفيذ

بغية إرشاد عملية تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بإجراء استعراض منظم للاعتبارات الجنسانية في مجال التنمية. وبعد استعراض أكثر من ٣٠٠ عملية تقييم تمت فعلاً، ستجمع الدراسة أدلة بشأن ما يصلح استخدامه في تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع لتحقيق المساواة بين الجنسين والمساعدة على إدماج مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمليات التقييم والنظم الوطنية.

٧٢ - ودرس مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية عملية الرصد والتقييم المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية بهدف تقديم الدروس المستفادة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ومما يتسم بالأهمية اعتبار أن الأهداف الإنمائية للألفية ساعدت كثيراً على زيادة حجم البيانات ونوعيتها وإمكانية الحصول عليها. إلا أنها افتقرت إلى وظيفة تقييم قوية تستند إلى الأدلة لإجراء استعراض دوري وإدخال التصويبات المرحلية. وكتوصية أولية، يوصي المكتب بأن يضع الأمين العام استراتيجية وخطة عمل شاملتين لدعم عملية رصد وتقييم متسقة ومنسقة تجري في الوقت المناسب لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب ما يتصل بذلك من ضرورة لتنمية القدرات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرارات، في سياق العمل صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

باء - مساعدة الدول الأعضاء على تتبع وتقييم التقدم الذي تحرزه

٧٣ - في عام ٢٠١٤، وما قبل ذلك في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، دعت الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التقييم، وفقا لسياساتها وأولوياتها الوطنية. ويعكف فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على دراسة سبل الاستجابة لتلك الولاية في أسرع السبل وأكثرها فعالية. وعادة ما تقدم الكيانات المعنية بالتقييم في منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى البلدان لتعزيز سياساتها ونظمها المتعلقة بالتقييم. وينبغي أن تشمل تنمية القدرات أيضا تعزيز مهارات وأساليب مؤسسات التقييم الوطنية والرابطات المهنية والممارسين، فضلا عن نظم للتقييم تستند إلى توصيات قائمة على الأدلة للاسترشاد بها عند إدخال التصويبات المرحلية.

٧٤ - وقد يطلب بعض الدول الأعضاء من الأمم المتحدة مساعدتها لاستعراض وتقييم التقدم الذي تحرزه لبلوغ الأهداف والغايات المحددة لعام ٢٠٣٠. وسيتم توخي الدقة في وضع معالم هيكل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خلال المفاوضات الحكومية الدولية، لكن من الواضح بالفعل أن إطار الاستعراض سيكون طوعيا ويهدف إلى زيادة الفعالية وتبادل الدروس المستفادة. وسوف يستفيد من هيكل منظومة الأمم المتحدة برمتها. وفي تقريره التجميعي عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أشار الأمين العام إلى أن الرئيسة لأي إطار للاستعراض والرصد قد تشمل عنصرا وطنيا للمساءلة يمسك البلد بزمائه؛ وعنصرا إقليميا لاستعراض الأقران؛ وعنصرا عالميا لتبادل المعارف كمنتدى لإجراء استعراض يشارك فيه أصحاب المصلحة المتعددين؛ وعنصرا مواضعيا لرسم مسار التقدم المحرز على الصعيد العالمي على فترات منتظمة والمساعدة في تحديد التحديات والعقبات وتعبئة الجهود للتصدي لها.

٧٥ - وإذا ضم هيكل الاستعراض الذي سيعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ عناصر مماثلة، فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تساعد على تنسيق وجمع الاستعراضات العديدة التي أجريت في مختلف أجزاء المنظومة بشأن أهداف وغايات محددة.

٧٦ - ويوجد بالفعل العديد من منابر الاستعراض والرصد. وقد أنشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى كمُنبر أساسي لاستعراض التقدم المحرز. وتعد الجمعية العامة الهيئة الرئيسية لوضع السياسات وتوجه أعمال المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، فضلا عن متابعة بعض النتائج المحددة. ويساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية المتابعة تلك ويمكن أن ينظم وينسق عمل منظومة الأمم المتحدة في مختلف المجالات. كما تقوم هيئات حكومية دولية عديدة باستعراض التقدم المحرز في جوانب

محددة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شأنها في ذلك شأن العديد من هيئات رصد تنفيذ المعاهدات وهيئات أخرى على مستوى الخبراء.

٧٧ - وسيكون من المهم بث الشعور بضرورة هيكلة الترتيبات القائمة والاستفادة من عملية تقديم التقارير إلى المناير القائمة لكفالة أن يستفيد المنتدى السياسي الرفيع المستوى من منظور شامل. وينبغي لأي منبر ينشأ لاستعراض التقدم المحرز في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يشرك الحكومات ومختلف الجهات صاحبة المصلحة الأخرى وأن يستند في عمله إلى بيانات أكيدة وأدلة علمية. ويستطيع فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفريق الدعم التقني التابع له أن يساعد على تقييم الترتيبات القائمة التي تستوفي هذه المعايير لدعم الدول الأعضاء في هذه العملية.

الإطار ٣

استعراض التقدم المحرز بشأن أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة بدأت لجنة الأمن الغذائي العالمي تظهر باعتبارها المنبر الدولي والحكومي الدولي الأكثر شمولاً لجميع أصحاب المصلحة من أجل العمل معاً بشأن توفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وتنطوي على ميزة طبيعية في الإشراف على التقدم المحرز بشأن تلك الأهداف والغايات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وتسهم ثلاث سمات مميزة وفريدة في شرعية اللجنة بوصفها آلية لاستعراض السياسات والرقابة هي: (أ) الهيكل المؤسسي الذي يضم أصحاب مصلحة متعددين ويوفر الأساس لمشاركة مجدية من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛ (ب) الإدراج المنتظم للخبرات المنظمة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية في الحوار بشأن السياسات، مما يتيح للجنة أن تجري عملياتها المتعلقة بالتفاوض والتشاور استناداً إلى قاعدة أدلة وممارسات متينة؛ (ج) ربط مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين والمعارف القائمة على الأدلة بعملية اتخاذ القرارات، مما يوفر الإطار الأساسي للعلوم والسياسات من أجل تنفيذ فعال من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

سابعاً - الدخول في شراكات من أجل التنمية المستدامة

٧٨ - من البديهي أن ينطوي نهج التنمية المستدامة على انخراط قوي في الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والشبكات وتحالفات الجهات الفاعلة حول مواضيع محددة.

٧٩ - ولدى الأمم المتحدة الآن تاريخ طويل من الانخراط في الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين. ومن خلال وجودها على الصعيد القطري، وبعد أن أصبحت الآن أكثر ترابطاً من خلال إجراءات التشغيل الموحدة من أجل "توحيد الأداء"، أضحت منظومة الأمم المتحدة قادرة على المشاركة في تصميم البرامج مع أصحاب المصلحة، وتيسير الحوارات الشاملة التي تقودها البلدان، وتوفير منبر للقدرات والعمليات المشتركة. كما وجه قدر كبير من الدعم لتوطيد الشراكات فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية. وأثبتت بعض التجارب نجاحها في تعبئة الموارد وتحسين إنجاز البرامج والمساعدة على بناء توافق في الآراء حول المسائل الحساسة. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي وضع هذه المبادرات بعناية والإشراف عليها وتنفيذها لكفالة أن تشجع على تحقيق تغيير عام وألاً تؤدي إلى تفاقم تجزؤ التمويل والمؤسسات. ويجب أن تكفل تعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٨٠ - وتبين الأدلة أن الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المتعددون بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وما يكملها من تعاون بين بلدان الجنوب وتعاون ثلاثي، تستطيع أن تعزز التدفقات المالية وتدفقات الموارد الأخرى من القطاعين العام والخاص، فضلاً عن حشد التكنولوجيا والبحوث والقدرات البشرية. وأظهرت مبادرات من قبيل "كل امرأة، كل طفل" و توفير الطاقة المستدامة للجميع و تحدي القضاء على الجوع أن نموذج الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين يمكن أن يكون، من خلال توفر القيادة والاتساق والمساءلة، صالحاً لتعبئة تمويل جديد وتخفيف الابتكار وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة.

٨١ - وغالباً ما تمتلك الشراكات والمبادرات بين أصحاب المصلحة المتعددين معارف وخبرات واسعة بشأن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما يشمل أفضل الممارسات وهياكل الحوكمة، وتنفيذ المنهجيات. وإن سهولة الوصول إلى هذا الكم الكبير من المعارف أمر بالغ الأهمية لبناء وإدارة وتعزيز شراكات ناجحة ومستدامة بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٢ - لا تزال مواطن القوة والتحديات والثغرات التي تحدت في تقرير الأمين العام لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ هامة في المناقشة الجارية حالياً حول تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ويمكن بالفعل لمس أثر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الإنمائية المستدامة لأنه يمثل الدافع إلى وضع نهج للتنفيذ تكون أكثر تكاملاً. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز جهودها الرامية إلى الاستعداد لمساعدة البلدان على تنفيذ خطة التنمية العالمية واستعراض التقدم المحرز على جميع المستويات.

٨٣ - ويعد اتساق الرقابة والتوجيه على الصعيد الحكومي الدولي أمرا بالغ الأهمية. وسيضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، باعتباره منبرا أساسيا، وميثاق منظومة الأمم المتحدة والهيئات والمنابر الحكومية الدولية الأخرى جميعا بدور في استعراض التنفيذ. ويجب أن تدعم منظومة الأمم المتحدة عملها بأسلوب منسق.

٨٤ - ويُقترح أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) تدعو الأمين العام إلى تحديد معالم الدعم الذي ستقدمه منظومة الأمم المتحدة في المجالات التي تعالجها أهداف التنمية المستدامة والتشجيع على التفكير، بما في ذلك ضمن حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في السبل التي تكفل أن يقدم هذا الدعم بطريقة متكاملة ومنسقة تعكس العلاقات المترابطة بين الأهداف؛

(ب) تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجالس إدارتها إلى تقييم التفاوت بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملها والإطار التنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة وكياناتها المختلفة؛

(ج) تهيئ بمنظومة الأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود لمواءمة الخطط الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة في المستقبل وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(د) تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ مزيد من المبادرات المنهجية الرامية إلى كسر حلقة العمل المنعزل، وتشجيع الموظفين على المشاركة في الحوار بين القطاعات، ووضع نهج جديدة لدعم تكامل السياسات والتعاون، سواء داخل مؤسساتها أو خارجها. وينبغي أن تعالج المؤسسات الحوافز الداخلية التي تحد من الإقرار بالنواتج التي تحققها بعض الكيانات بصورة مشتركة وإعارة جزء من وقت الموظفين للعمل في قطاعات أخرى، أو كفالة إيلاء أهمية لتعاون الموظف مع موظفين خارج وحدته في الأطر المتعلقة بالتسلسل الإداري للموظفين وبتقييمهم؛

(هـ) تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التطوع للقيام بدور رائد في تنفيذ إطار عمل فريق إدارة البيئة للنهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة؛

(و) تدعو الأمين العام، في إطار الدراسة الاستقصائية القادمة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، إلى التماس آراء البلدان المستفيدة من البرامج عن مدى فعالية الدعم الذي تقدمه لها منظومة الأمم المتحدة

لاستحداث سياسات ومؤسسات متكاملة من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وإلى تقديم تقرير عن الجوانب التنفيذية في سياق الاستعراض المقبل؛

(ز) تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى إمعان النظر في ترتيبات مبتكرة لدعم أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنابر الحكومية الدولية الأخرى، بالاستناد إلى خبرة ونهج فريق الدعم التقني؛

(ح) تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
